

Distr.: General
14 July 2008

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية
المعني بالزئبق

الاجتماع الثاني

نيروبي، كينيا، ٦ - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتقييم خيارات تعزيز التدابير الطوعية
والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة

المعلومات عن التمويل المتوفرة حالياً للتصدي للزئبق عن طريق ترتيبات التمويل الدولية

معلومات أساسية

- ١ - أنشأ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، في مقره ٣/٢٤ رابعاً المتعلق بإدارة المواد الكيميائية، فريقاً عاماً مفتوح العضوية مشكلاً من الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، وممثلي أصحاب المصلحة لاستعراض وتقييم خيارات تعزيز التدابير الطوعية والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة، لمواجهة التحديات العالمية الناشئة عن الزئبق.
- ٢ - وقد طلب الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالزئبق، في اجتماعه الأول، إلى الأمانة الاضطلاع بالعمل إعداداً للاجتماع الثاني للفريق العامل. وطلب إلى الأمانة بصفة خاصة تقديم معلومات بشأن عدد من المواضيع.

٣ - وطلب إلى الأمانة أن تقدم، في جملة أمور، معلومات عن التمويل المتاح حالياً عن طريق مرفق البيئة العالمية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وترتيبات التمويل الأخرى من أجل الاستجابة للتحديات الناشئة عن الزئبق، وعلى وجه التحديد، لزيادة المعرفة عن مجالات من أمثال قوائم حصر الزئبق الموجود، والتعرض البشري والبيئي، والرصد البيئي، والآثار الاجتماعية والاقتصادية.

٤ - وطلبت الأمانة معلومات من أمانات مرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقدمت أمانة النهج الاستراتيجي معلومات عن إمكانية تقديم تمويل مؤقت في إطار النهج الاستراتيجي. ولخصت الأمانة المعلومات عن التمويل من مرفق البيئة العالمية وغيره من مصادر المعلومات المتاحة.

أولاً - التمويل المتاح حالياً لزيادة المعرفة في مجالات مثل حصر الزئبق الموجود، والتعرض البشري والبيئي، والرصد البيئي، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية

ألف - النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٥ - يدعم برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أنشطة بناء القدرات الأولية من أجل تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي. والأولويات الاستراتيجية التي حددها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وهو الهيئة التي اعتمدت النهج الاستراتيجي، تُبرز أهمية تعبئة برنامج البداية السريعة للموارد من أجل أنشطة التمكين الأولية لبناء القدرات الوطنية تمشياً مع مجالات العمل المدرجة في الأغراض الاستراتيجية للفرع الرابع من استراتيجية السياسة الشاملة، وعلى وجه الخصوص:

(أ) وضع واستكمال موجزات بيانات وطنية عن المواد الكيميائية وتحديد الاحتياجات من القدرة لإدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة؛

(ب) تطوير وتقوية المؤسسات والخطط والبرامج والأنشطة الوطنية لإدارة المواد الكيميائية، وذلك لتنفيذ النهج الاستراتيجي، بالبناء على العمل الذي تم الاضطلاع به لتنفيذ الاتفاقات والمبادرات الدولية ذات العلاقة بالمواد الكيميائية؛

(ج) الاضطلاع بأنشطة التحليل، والتنسيق فيما بين الوكالات والمشاركة العامة الموجهة نحو التمكين من تنفيذ النهج الاستراتيجي وذلك عن طريق دمج، أي انخراط، الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الاستراتيجيات الوطنية ومن ثم الإبلاغ عن أولويات التعاون في المساعدة الإنمائية.

٦ - لذا يمكن أن تمول الأنشطة الهادفة إلى وضع قوائم حصر بالموجود من الزئبق وغيرها من الأنشطة المركزة على إدماج الأنشطة المتصلة بالزئبق في الاستراتيجيات الوطنية، على المدى القصير، عن طريق برنامج البداية السريعة. ويمكن أيضاً أن يمول وضع نهج للإدارة السليمة لإدارة الزئبق في إطار الاستراتيجيات الوطنية، ضمن برنامج البداية السريعة.

٧ - بيد أنه من الجدير ملاحظة أن المقصود هو أن يكون برنامج البداية السريعة محددًا زمنيًا: فالموعد النهائي لتقديم الاقتراحات المتعلقة بالمشاريع هو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والموعد النهائي لتوزيع الأموال في إطار البرنامج هو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، ففي حين أنه يجوز للحكومات وممثلي المجتمع المدني تقديم الطلبات، فإن مشاركة البلدان ستكون مقصورة على المشاركة في مشروع وطني واحد ومشروع واحد متعدد الأقطار أو للمجتمع المدني أثناء سريان برنامج البداية السريعة باستثناء الحكومة التي تكون قد تلقت تمويلًا لمشروع صغير (١٠٠ ٠٠٠ دولار)، فيحق لها المشاركة في مشروع آخر. ونظرًا لأنه تمت الموافقة على ٥١ مشروعًا حكوميًا في الجولات الأربع الأولى لبرنامج البداية السريعة، فإن هناك عددًا محدودًا نسبيًا من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال المؤهلة لتلقي المساعدة من الصندوق الاستئماني.

باء - مرفق البيئة العالمي

٨ - كما ورد ذكره في الوثيقة المتعلقة بالاعتبارات المالية (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/3)، فإن التمويل متاح رسميًا عن طريق عدد من نوافذ مرفق البيئة العالمي، بما فيها النقاط المركزية للمياه الدولية، ومجال إدارة المواد الكيميائية العامة، التي تؤيد المشاريع المتكاملة في المجالات المركزية للتنوع الأحيائي، وتغيّر المناخ، والمياه الدولية، وتعرية الأرض.

٩ - غير أنه قد جرى الاضطلاع بنشاط محدود في إطار المجال المركزي للمياه الدولية، لأن التمويل متاح كان محدودًا جدًا. ومجال الإدارة السليمة العامة للمواد الكيميائية يتطلب مشاريع تتصل مباشرة بتحقيق فوائد بيئية عالمية في مشروع معين في واحد من المجالات المركزية الستة. وبينما ستكون للمشاريع المصممة لخفض غازات الاحتباس الحراري المنبعثة من احتراق الفحم فائدة مرافقة وهي تخفيض انبعاثات الزئبق، فإن ثمة استعمالات أخرى محدودة للتمويل متاح في إطار المجال العام للأنشطة المتعلقة مباشرة بمعالجة الزئبق.

١٠ - وعلاوة على ذلك، فإن استعمال تمويل مرفق البيئة العالمي لمعالجة مسألة بناء المعرفة قد يكون إشكاليًا، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة متطلب تحقيق الفوائد البيئية العالمية. ووضع كشف وطنية بالموجودات، على خلاف وضع خطط تنفيذ وطنية بموجب اتفاقية استكهولم، هو، بصفة معقولة، أقل ارتباطًا مباشرًا بالفوائد العالمية؛ ولذا فإن الموافقة على مثل هذه المشاريع قد تكون صعبة.

جيم - البنك الدولي

١١ - يمكن أن تمويل المشاريع الإنمائية ذات الأثر البيئي عن طريق البنك الدولي. وتقع المشاريع المتصلة بانبعاثات الزئبق ضمن مجموعة المشاريع الداخلة في مجال إدارة التلوث والصحة البيئية. ومن بين المشاريع البيئية التي تم تمويلها حتى الآن في عام ٢٠٠٨ تنظيف الأرض الملوثة بالزيت، ومشاريع إدارة النفايات الصلبة، ومشروع إزالة كبريت غاز المداخن، وعدد من مشاريع الإمداد بالماء وتنظيم المجاري. وبالنسبة لجميع هذه المشاريع، يمكن شمول التحكم بانبعاثات الزئبق ضمن إطار المشروع أثناء مرحلة التصميم.

١٢ - وقد تكون المشاريع التعاونية والعامّة للتصدي لمجموعة من قضايا التلوث وحلولها الممكنة مؤهلة للحصول على تمويل من البنك الدولي، وذلك يتوقف على الأنشطة المقترحة بالذات. وليس من المرجح أن يستعمل مثل هذا التمويل بصورة مباشرة لزيادة المعرفة. والأنشطة من أمثال وضع قوائم حصر بالموجودات، أو إجراء رصد بيئي، أو معرفة حالات التعرض البشري والبيئي، أو الآثار الاجتماعية والاقتصادية، لا تكون مؤهلة للتمويل إلا بوصفها جزءاً من مشروع يثبت أن له أثراً بيئياً مباشراً.

ثانياً - الإجراء المقترح

١٣ - قد يرغب المشاركون في الاجتماع في أن يضعوا العناصر الواردة أعلاه في الاعتبار عند نظرهم في مصادر التمويل المؤقتة.